

مهند مصطفى وعرين هواري

مقدمة:

يتناول العدد الحالي من مجلة جدل موضوع السياسات الإسرائيلية الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: بين الاستمرارية والتغيير. ويأتي هذا العدد في أعقاب تصعيد سياسات الحكومة الحالية تجاه الفلسطينيين في الداخل على مستوى الخطاب التحريضي الذي بات خطاباً يومياً لا موسميّاً، سواء أكان ذلك في التشريعات القانونية واقتراحات القوانين التي تحاول المسّ بمكانة الفلسطينيين، أم في الملاحظات السياسية الفعلية على الأرض والتي بلغت ذروتها في حظر الحركة الإسلامية وتصعيد الملاحقة السياسية من خلال الدعوة إلى إجراء التحقيقات مع ناشطين سياسيين، والاعتقال والهدم، وغيرها من السياسات التي لا تستهدف مواطنة الفلسطينيين وحقوقهم فحسب، وإنما تستهدف وجودهم كذلك. في ظلّ هذه الممارسات، يحاول العدد الحاليّ فهم هذه السياسات في سياقات سياسية وتاريخية أوسع، ومن خلال أطر معرفية يمكن من خلالها فهم التحوّلات إذا وُجدت في السياسات الإسرائيلية، وقد تكون هذه التحوّلات ممّا ينذر بمرحلة جديدة في التعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل، وقد تكون تجديدًا أو تصعيدًا في الأدوات القائمة والتي تميّز المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ في فلسطين.

يتضمّن العدد الحاليّ سبعة مقالات فكرية وسياسية، ستّة منها تعالج القضية المحورية في العدد، ومقال خارج المحور يعالج فكرة الأتونوميا الثقافية، كما تحتوي المجلة على تقرير خاصّ حول وقائع اليوم الدراسي الذي نظّمه مركز مدى الكرمل في الناصرة حول السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وشارك فيه مجموعة من السياسيين والأكاديميين الفلسطينيين.

يُفتتح العدد بمقال للباحث أحمد القاضي يرصد خلاله السياسات الإسرائيلية المعادية للفلسطينيين في إسرائيل بدءًا بالتشريعات القانونية الإسرائيلية، ومرورًا بتضييق الحيز الجغرافيّ وهدم البيوت. ويبيّن القاضي أنّ هذه الممارسات تندرج ضمن مسار "طويل من الممارسات الكولونيالية المُمَنّهجة تجاه فلسطينيي الـ 48 يُثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ هذه السلوكيات ليست بالأمر الطارئ، وإنما هي في قلب الأيديولوجيا والممارسة الصهيونية التي ترى في وجود الفلسطينيين تعكيرًا للنقاء العرقيّ اليهودي، ولذا لا بدّ من التضييق عليهم قدر الإمكان على المستويات كافة، ومن ذلك حصرهم في أقلّ مساحة ممكنة من الأرض. ما سبق ليس إلاّ البداية، وستستمرّ إسرائيل في سلوكياتها الكولونيالية تجاه الفلسطينيين ما دامت تعرّف نفسها وأذرعها وأجهزتها المختلفة بأنّها يهودية".

وفي مقالتها تعالج الباحثة همّت زعبي تحوّلات السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك من خلال إجراء مقاربة تاريخية بين فترتين، الحكم العسكريّ والفترة التي أعقبت انتفاضة القدس والأقصى في أكتوبر عام 2000. وتشير همّت زعبي في مقالتها "أنّ التحوّلات في تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل منذ قيامها إلى اليوم تؤكد صبغتها الكولونيالية الاستيطانية، التي ترى محو السكّان الأصليين قاعدة منظمة. انعكس ذلك في سياسات المحو والطرّد في النكبة عام ١٩٤٨، ثمّ المحو والإلغاء في المرحلة الأولى من فترة الحكم العسكريّ واستغلال الأيدي العاملة في المرحلة الثانية منه، إلى محاولات دمج الأفراد ومحو الهوية الفلسطينية في مرحلة لاحقة". وتؤكد في نهاية مقالتها على أهميّة تفكيك معادلة الثابت والمتحوّل في المشروع الصهيونيّ من أجل تعميق فهم تحديات المرحلة، ولزيادة احتمالات التصدي لها.

أمّا النابتة حنين زعبي، فتعالج في مقالتها ديناميكية الفعل وردّ الفعل للفلسطينيين في إسرائيل على السياسات الإسرائيلية عمومًا، وفي السنوات الأخيرة تحديدًا، حيث يتضمّن المقال قراءة نقدية للسياسة والإرادة الفلسطينية في إسرائيل، وتعاملها مع الممارسات الإسرائيلية. وتتطرّق حنين زعبي على نحو خاصّ إلى تجربة القائمة المشتركة، ودورها في المرحلة الراهنة، وتخلص حنين في مقالتها إلى القول: "إنّ أهمّ تلخيصات التجربة الأولى للمشركة (التي نريد لها أن تستمرّ، لكن لا نريد لها أن تستمرّ وفق الخطّ الذي تسير عليه

الآن) يشير إلى فشلها في تكوين مرجعية سياسية واضحة وثابتة تستند إلى إنجازات المرحلة السابقة، تاركَةً قرار الالتزام ببرنامج المشتركة (الذي عكس مكتسبات مرحلة "تفاوض الإرادة" أي الذي يُعتبر متطوراً بدرجات، مقارنة بالأداء السياسي الحالي) إلى القنوات الذاتية لمركبات القائمة. ليس هذا فحسب، بل أدى انعدام المرجعية تلك إلى تذبذب واضح بل إلى تناقضات واضحة لكل مراقب موضوعي".

ويتطرق الدكتور امطانس شحادة في مقاله إلى تحولات السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، مركزاً على طبيعة النظام الإسرائيلي وبنيتها الاستعمارية، مؤكداً أن التحولات في الممارسات السياسية تجري من خلال البنية الاستعمارية للنظام، وأن الفعل والتفكير السياسي الفلسطيني يجب أن يكونا في إطار الصراع مع هذا النظام الاستعماري الاستيطاني، حيث يؤكد شحادة "أن أي حل يُطرح يجب أن يضمن الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في أماكن تواجهه كافة، ومن ضمنها مكانة الفلسطينيين في الداخل، بحيث لا تُترك هذه الفئة وحدها في مجابهة الاستعمار الصهيوني، ولا تُهمَّش إسرائيلياً أو من قبل المشروع الوطني الفلسطيني"، ويضيف قوله إن الشرط الضروري لتغيير الوضع الراهن هو "تفكيك الحالة الاستعمارية".

وفي مقالة خالد عنبتاوي، يحلل الباحث تحولات المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، والذي يتميز باعتباره "مشروع دولة مستمراً ولم ينتهِ [...] وكونه يحمل سمات المسيحية الدينية، إضافة إلى حقيقة فرضه المواطنة على جزء من الشعب الفلسطيني الذي تحول إلى أقلية داخل وطنه". يدعي عنبتاوي أن الحديث عن تحول في قواعد ومعادلة علاقة النظام الإسرائيلي مع الفلسطينيين في الداخل لا يفترض إلغاء الثابت في هذه العلاقة والذي يتمثل في اعتبار الأصلاني تهديداً وجودياً لمشروعه الكولونيالي وفي وجوب محوه أو تشويبه أو ضبط وتنظيم وجوده.

يدعي عنبتاوي أن إسرائيل تتجه من مرحلة إدارة الصراع إلى حسمه، ويشير في هذا السياق قائلاً: "وعند التحدث عن حسم أو إغلاق للملف الفلسطيني الداخلي، يمكن التطرق إلى فهم محاولات الحسم على طبعين مركبتين من العلاقة: الهوية (وتندرج ضمن هذه الطبقة الهوية الذاتية والثقافية وجانب الممارسة السياسية) إضافة إلى طبقة التحليل المتعلقة بالأرض والحيز، وهما بهذا المنظور طبقتا الصراع المركزيان بين المجتمع الفلسطيني والنظام الإسرائيلي الذي يسعى إلى تطويعهما وإخضاعهما لهما يناسب سقفه وحدوده هو".

وتتطرق الباحثة مريم هواري إلى سياسات النسل الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وتناقش في مقالها هذه السياسات ضمن الإطار الاستعماري الاستيطاني، كما يحلل المقال ضمن هذا الإطار القوانين والسياسات المتعلقة بالإجهاض وتعدّد الزوجات، وتحديداً التصريحات الأخيرة لوزيرة القضاء الإسرائيلية أيليت شاكيد والمستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليط، حيث تشير الباحثة قائلة: "منع الإجهاض ومنع تعدّد الزوجات هما ممارستان من شأنهما السيطرة على النسل. هذه السياسات تُعتبر ذات أهمية بالغة لدى الشعوب الواقعة في صراع؛ ففي الصراعات الإثنية تُعتبر النساء مُسهمات لمجتمعاتهنّ من خلال زيادة نسل المجتمع، أي مستعملات لأدوارهنّ البيولوجية للحفاظ على التوازن الديمغرافي". وتضيف أن الإشكالية -برأيها- ليست في منع تعدّد الزوجات، فالأطر النسوية الفلسطينية تعمل في هذا الموضوع من باب التوعية والتغيير المجتمعي والجذري، بل "تكمن المشكلة في سياسة إسرائيل الجديدة بكونها سياسة تقوم على الاستعلاء الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، ولا يمكن فصل هذه السياسة عن سياسات إسرائيل المتعلقة بأرحام النساء؛ فهناك علاقة وثيقة بين منع الإجهاض الموجه -وإن على صعيد الخطاب- إلى النساء اليهوديات، ومنع تعدّد الزوجات (لكونه مصدراً لزيادة النسل الفلسطيني)".

وضمن المقالات خارج محور العدد، يقدم الدكتور أيمن إغبارية المحاضر في جامعة حيفا مساهمة نظرية في النقاش الدائر حول موضوع الأتونوميا الثقافية للفلسطينيين في إسرائيل، وجاءت مقالته تطويراً للنقاش حول المقاربة التي قدّمها الدكتور عزمي بشارة لفكرة الأتونوميا الثقافية في كتاباته، والتي يستعرضها إغبارية ويناقشها ويوسع النقاش حولها والمقاربات النقدية والنظرية بشأنها؛ إذ يشير إغبارية في مقالته أن هنالك حاجة إلى طرح فكرة الثقافة الديمقراطية ضمن المشروع السياسي المتعلق بالأتونوميا الثقافية، حيث يؤكد الباحث "على أهمية ردف الفكرتين التي طرحهما بشارة (دولة المواطنين والحكم الذاتي الثقافي) بفكرة "الثقافة الديمقراطية" [...] بناء ثقافة ديمقراطية هو مشروع سياسي ينتظر من يحمله ويترجمه جدياً [...] نحن مطالبون بالتمسك بدولة المواطنين المتساوين، بالحكم الذاتي الثقافي على أشكاله المختلفة، على الأقل للمجموعتين الفلسطينية واليهودية، وبالثقافة الديمقراطية التي من شأنها ترسيخ القيم والقواعد التي ستمكّن المجموعتين من العيش والتشارك بسلام وحرية ومساواة وعدل بينهما وفي داخلهما".